الأمم المتحدة

A/CONF.207/7/Add.2

Distr.: General
12 January 2005
Arabic
Original: English

الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

بورت لويس، موريشيوس
١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال
الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

موجزات حلقات المناقشة

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

حلقة المناقشة الثانية

التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية
الثلاثاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠-١٣/٠٠

موجز للمناقشات أعده الرئيس

١ - ناقشت حلقة المناقشة الثانية موضوع التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية. وترأس الحلقة جايا كريشنا كورتاري، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقليمي لموريشيوس. وأدار المناقشة حبيب كواني، مدير البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكان أعضاء حلقة المناقشة الخمسة هم: أنطوني سيفيرين، السفير المفوض وفوق العادة بمكتب رئيس وزراء سانت لوسيا وسفير سانت لوسيا لدى الجماعة الكاريبية؛ ومحمد لطيف، الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة؛ وهانز - بيتر فيرنر، المستشار بشعبة التنمية في منظمة التجارة

120105 120105 05-20525 (A)
0520525

العالمية؛ وسيفارامين بالاياثان، المستشار التجاري بالبعثة الدائمة لموريشيوس لدى منظمة التجارة العالمية؛ والدكتور ديب فورد، المستشار التجاري الأقدم بقسم السلع والتجارة بمنظمة الأغذية والزراعة.

٢ - وأعقبت عروض أعضاء الحلقة مناقشة تفاعلية. وسوف تعرض توصيات الحلقة على اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى تحفيزا للحوار الحكومي الدولي حول التدابير الواقعية التي من شأنها أن تدفع قُدما بجدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية، علما بأن هذه التوصيات سوف تدرج في تقرير الاجتماع الدولي.

٣ - وقد تناولت الحلقة ثلاثة مواضيع رئيسية هي الضعف الاقتصادي، والمسائل التجارية فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتدابير المؤسسية للتصدي لهذه التحديات. وقد أوصت الحلقة باتخاذ إجراءات لمواصلة النظر في هذه المسائل.

المسائل المتعلقة بالضعف الاقتصادي

٤ - اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية هي اقتصادات مفتوحة وصغيرة النطاق ومواردها محدودة وتعتمد اعتمادا شديدا على الأسواق والموارد الخارجية. كما أنها تعاني من العديد من العوائق الهيكلية والتنافسية. وتتخصص معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجموعة محدودة من المنتجات كما أن سوقها المحلية محدودة. والعديد من هذه الدول تصدر سلعة واحدة، وتعتمد اعتمادا شديدا على حصائل الصادرات. علما بأن اعتمادها على الخارج يزيد من ضعفها حيال الأخطار والصدمات الاقتصادية الخارجية. ووجه المشاركون نداء عاجلا من أجل العمل على تحاشي زيادة تهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - ولوحظ أن مساوئ اقتصاديات الحجم مرتبطة ارتباطا مباشرا بارتفاع تكلفة الوحدة لإنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى جعل أسعارها غير تنافسية. ويؤدي إلى تفاقم هذا الوضع ارتفاع تكاليف النقل بسبب بُعد هذه الدول جغرافيا. كما أن هذه الدول تواجه بشكل عام صعوبات في الحصول على رأس المال، بما في ذلك من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ثم إن العولمة قد زادت من تهميش هذه الدول في السوق العالمية.

٦ - وأكد عدد من المتكلمين على أن القاعدة الحالية المتعلقة برفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا، وهي مسألة بالغة الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي إعادة النظر فيها. إذ إن الدول الجزرية النامية التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نموا، تصبح، في وقت قصير نسبيا، غير مستحقة للمعاملة التساهلية أو التفضيلية، مما يحد بشدة من قدرتها على التعافي، مثلا، من آثار الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية التي هي معرضة لها بشدة. وتم توضيح هذه

المسألة بمثال ملديف التي واجهت مؤخرا إحدى كوارث سونامي. ويستلزم الأمر اتخاذ تدابير خاصة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها على التكيف مع الظروف اللاحقة لرفعها من قائمة أقل البلدان نموا.

المسائل المتعلقة بالتجارة

٧ - لاحظ المشاركون أن النظر في أمر الدول الجزرية الصغيرة النامية هو أحد الملامح الجديدة نسبيا في المفاوضات التجارية الدولية. وتم التأكيد على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف المقنن ينبغي أن يأخذ في الاعتبار العوائق الاقتصادية الخاصة لتلك الدول التي غالبا ما تمثل شركاء تجاريين ضعافا، وتواجه مصاعب شديدة في التنافس في حلبة التجارة الدولية. وأشير إلى النظام التجاري للاتحاد الأوروبي باعتباره نموذجا ناجحا فيما يتعلق بمنح المعاملة الخاصة التفاضلية للاقتصادات الأضعف والأصغر. فقد سمح هذا النظام لبلدان مثل البرتغال واليونان بإجراء تكيف هيكلي مع الاقتصاد العالمي والاندماج اندماجا كاملا في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨ - وينبغي للمفاوضات التجارية التي ستجرى في المستقبل أن تجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر عدالة من خلال الاعتراف بالعوائق الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذا من شأنه أن يسمح لهذه الدول المشاركة بمزيد من المساواة في التجارة الدولية، والحصول على فرص أضمن للوصول إلى الأسواق الخارجية، والاشتراك في مفاوضات منظمة التجارة العالمية كشركاء مساوين لغيرهم. وأوضحت موريشيوس الحاجة إلى منح معاملة تفضيلية ومتمايزة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تصدر سلعا أساسية. وأشير في هذا الصدد إلى مثال الإصلاح الذي قام به مؤخرا الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسكر. فقد أدى هذا الإصلاح إلى خفض أسعار السكر بحوالي ٣٧ **في المائة**، مما يمكن أن يؤدي إلى القضاء على قطاع السكر في موريشيوس.

٩ - ولوحظ أن المفاوضات التجارية الدولية في منظمة التجارة العالمية تجري في إطار برنامج الدوحة الإنمائي، الذي يشتمل على أحكام معينة تتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتجارة الخاصة بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة. كما لوحظ أن المفاوضات، ولا سيما تلك المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية وبالوصول إلى الأسواق والحصول على إعانات مالية لقطاع الزراعة، لم تتقدم على النحو المأمول إبان اعتماد إعلان الدوحة الوزاري في عام ٢٠٠١.

التدابير المؤسسية حيال المسائل ذات العلاقة

١٠ - كان من رأي المشاركين بوجه عام أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لن تتمكن من تحقيق المرونة الاقتصادية وإقامة اقتصادات تنافسية من دون دعم من شركائها في التنمية. ولا بد لتعزيز قدراتها على التكيف من زيادة تدفقات المعونة من شركاء التنمية الثنائيين ومن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ولا بد كذلك من تكثيف التعاون الاقتصادي داخل مناطق هذه الدول، بما في ذلك عن طريق تجميع الموارد.

١١ - وبناء القدرات المؤسسية ذو أهمية بالغة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد قطع العديد من هذه الدول خطوات واسعة على طريق تنمية قدرتها على التجارة، بيد أن نقاط الضعف الاقتصادية لا تزال كبيرة وينبغي بذل جهود خاصة من جانب المجتمع الدولي لتعزيز قدرة هذه البلدان على التكيف مع الظروف. ومن المهم تحديد طرق عملية لبناء القدرات، ومناهج واستراتيجيات إقليمية لدعم تنميتها الاقتصادية، بمساعدة الشركاء الإنمائيين الدوليين.

١٢ - هذا، مع العلم بأن تعقُّد المفاوضات التجارية وما يتصل بها من التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تبرر الجهود المبذولة لتنمية القدرات التفاوضية لهذه الدول. كما أنها تتطلب منها اتخاذ مناهج ابتكارية. ولوحظ أنه لا أساس للتخوف من أن تؤدي المعاملة الخاصة لهذه الدول إلى تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف.

الإجراءات الموصى بمواصلة النظر فيها

- مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرتها على التنافس في الأسواق الدولية.
- ضمان أن يأخذ النظام التجاري المتعدد الأطراف المقنن في الاعتبار الواجب نقاط الضعف الاقتصادية لهذه الدول.
- تنفيذ أحكام إعلان الدوحة الوزاري المتعلقة بالمعاملة التمايزية والتفضيلية لهذه الدول، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالوصول إلى الأسواق الخارجية.
- إقامة آليات مالية مبتكرة للتصدي للعوائق الهيكلية التي تعانيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تحسين قدرة هذه الدول على المشاركة مشاركة فعالة في مفاوضات منظمة التجارية العالمية.

- تعزيز القدرات المؤسسية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها قدرتها على وضع السياسات ذات الصلة بالتجارة واتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة.
- إتاحة قصص نجاح الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية الاقتصادية وبناء القدرات لأغراض الاستفادة منها.
- تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال الكيانات الإقليمية، بدعم من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية.
- إعادة النظر في القاعدة المتعلقة برفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا في ضوء نقاط الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- زيادة نطاق قبول الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها تمثل حالة مستحقة للمعاملة الخاصة في منظمة التجارة العالمية.
- دعوة هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة إلى إعطاء قائمة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية مركزا رسميا لأغراض المعاملة الخاصة.